



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/39/895
S/17161

7 May 1985
ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمم



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الأربعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
الآثار المترتبة على اطالة النزاع
المسلح بين ايران والعراق

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لـ إيطاليا
لدى الأمم المتحدة

باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي ، الذي تقوم ايطاليا برئاسته حالياً ،
أتشرف بأن ارسل اليكم طيه نص اعلان بشأن النزاع بين ايران والعراق اعتمده وزراء خارجية الدول
العشر في الاجتماع الوزاري السابع والخمسين المعني بالتعاون السياسي الأوروبي ، المعقود في
لكسمبرغ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

وسأكون متنا لوعمت هذه الرسالة مع مرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة
والثلاثين للجمعية العامة في اطار البند ٤٤ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) موريزيو بوتشي
السفير

••/••

مرفق

اعلان بشأن النزاع بين ايران والعراق اعتمده في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي

تنظر الدول العشر بغاية الطق الى تفاقم النزاع بين العراق وايران . فتصعيد الأنشطة العسكرية ضد الأهداف المدنية تطور خطير . وان استمرار وقوع الخسائر في الارواح بين السكان المدنيين ، والضرر البالغ الذي يلحق باقتصاد كل من البلدين ، والخطير الدائم باتساع نطاق الصطيات الحربية يجعل حل النزاع عن طريق المفاوضات أكثر ضرورة والحاحا من أى وقت مضى . والدول العشر ان تشير الى القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والى البيانات الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا والتي تؤيدها هذه الدول ، تحت ايران والعراق على الموافقة على وقف النار فورا والبدء في عملية تفاوض من أجل التوصل الى حل سلمي يكون مشرفا ومقبولا لكلا الجانبين .

وفي نفس الوقت ، تطلب الدول العشر مرة أخرى الى العراق وايران الامتناع عن الالتزامات التي تضمنها الاتفاق المبرم في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، والامتناع عن تصف الأهداف المدنية بالقنابل . وتوجه الدول العشر أنظار كلا البلدين الى الشواغل الانسانية الثقيلة التي يثيرها هذا الجانب وغيره من جوانب النزاع مثل معاملة أسرى الحرب . وتدعو الدول العشر احتمال الأسلحة الكيميائية حيثما وينما حدث . وتؤكد الدول العشر وجوب احترام اتفاقيات جنيف وغيرها من قواعد القانون الدولي احتراماً كاملاً غير مشروط .
